

سوريا تفتتح معرض صناعات النسيج المحلية لتحفيز الاقتصاد

خطة حكومية لتسهيل التصدير وتحقيق اكتفاء السوق الداخلية



صناعة سورية تتطلع إلى استكشاف الأسواق

من العديد من الدول العربية لزيارة هذا المعرض والتعرف إلى المنتجات السورية. من جانبه أشار رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي إلى أهمية المعرض في تسويق المنتجات السورية إلى الأسواق الخارجية عبر دعوة السفراء تاجر من الدول العربية وخاصة من العراق والأردن إضافة إلى مساعدة صغار المصنعين الذين تعرضت منشاتهم للتخريب لتصدير منتجاتهم.

وتكبدت الصناعات السورية في مجال النسيج والألبسة خسائر كبيرة بسبب سنوات الحرب والإرهاب حيث أجبرت العديد من الشركات والمحال على غلق أبوابها وتقلصت الاستثمارات الأجنبية. وأكد رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام أن المنتجات النسيجية السورية المشاركة في المعرض من مختلف المحافظات السورية متميزة بنوعيتها وجودتها كقمشة وخيوط وكل المنتجات المعروضة هي إنتاج سوري، مشيراً إلى أن التغلب على صعوبات الصناعة كالعقوبات الجائرة وعملية شحن البضائع وطرق تحويل ثمنها تجعل عملية التصدير أمراً يسيراً. وشرع على زيادة الإنتاج والتصدير في المرحلة القادمة. ولفت سائر فياض مدير هيئة تنمية ودعم الإنتاج المحلي والصادرات إلى أهمية المعرض في الترويج للمنتجات السورية المحلية وتصديرها إلى الأسواق الخارجية عبر عقود وصفقات متبادلة بين الصناعيين المحليين والتجار

عربوس أن جهود الحكومة لم تتوقف عن تقديم الدعم اللازم للصناعيين وتم السماح لهم بالتريخيص الإداري كما تم تجاوز الكثير من العقبات.

وأكد أن دعم المناطق والمدن الصناعية على رأس قائمة اهتمامات الحكومة التي تقدم كل الدعم والتسهيلات وتركز على دعم الإنتاج الصناعي والزراعي. مساحة 15500 متر مربع.

وأشار رئيس مجلس الوزراء بكل صناعي سوري وبكل يد عاملة ساهمت في تطوير الإنتاج المحلي وعودة الصناعة إلى الازدهار والتنمية، مشيراً إلى الجهود الحكومية المبذولة لدعم وتطوير هذه الصناعة التي يلاحظ صدامها وأثرها الإيجابي من خلال هذا المعرض. ولفت عربوس إلى مشاركة أكثر من 360 شركة متخصصة في الألبسة النسيجية بأنواعها المختلفة وحضور أكثر من ألف زائر قدموا لشراء المنتجات النسيجية السورية والذين أبدوا إعجابهم وتقديرهم لهذه المنتجات ونوعيتها وجودتها وأسعارها وتنافسيتها. وأكد أن الحكومة تقف إلى جانب التجار والصناعيين بما يسهل عملية التصدير حيث أن هم الحكومة أن تحقق السوق الداخلية اكتفاء مع تصدير الفائض، مشيراً إلى أن ما يميز هذا المعرض أن كل المنتجات بدءاً من الخيط مروراً بصناعتها والتطريز والتصميم والتفصيل وكل تفاصيلها من الصناعة السورية، وهذا أمر نعتزه بـ «كسوريين» حسب قوله.

وبالنسبة إلى الصناعيين الذين توقفت أعمالهم بسبب الإرهاب أوضح

المشكلات، فتبنت على سبيل المثال بعض تدابير الدعم الحكومية كما أنها استعمرت في إقراض الاقتصاد. وبمعزل عن ذلك، شدد محلو وكالة موديز في مذكرة في نهاية ديسمبر الماضي على أن «معاودة تفشي الإصابات بفيروس كورونا تبرز مخاطر تدهور الاقتصاد مجدداً. وهذا الغموض المقترن بالرفع التدريجي لتدابير الدعم عام 2021، يولد مخاطر كبرى بالنسبة إلى المصارف». وبالنسبة إلى المصارف الفرنسية تحديدًا، فهي «ستستمر في تسجيل أرباح عام 2021» غير أن «ربحيته ستكون على الأرجح دون مستوى العام 2019، وفقاً لما قاله محلل المصرفي لدى شركة «ستاندارد أند بورز غلوبال ريتينغز» نيكولا مالانير.

وعلى القطاع أن يواجه «مشهداً تنافسياً هامساً، وتنظيمات تزداد شدة ونسب فوائد متدنية، واستثمارات كثيفة مرتقبة في البيانات والقطاع الرقمي»، بحسب ما أوضح رئيس مجلس إدارة مجموعة «بي.بي.سي.أو» المصرفية الفرنسية لوران مينيون.

ولفت مالتر بصورة خاصة إلى أنه «سيحتج بالتاكيد التساؤل أكثر حول جدوى الشبكات وشكلها». وشدد أوتان وجرجوري على أنه «سيترتب على المصارف التركيز على التبسيط والمبيعات، كما سيتحتم عليها لزوم الصرامة في التكليف. ويجدر بها أيضاً البحث عن فرص جديدة لتحقيق مدخرات انطلاقاً من تجربة الحجر المنزلي والعمل عن بعد».

وانطلاقاً من ذلك، نعتزم مجموعة سوسيتيه جنرال دمج شبكتها للخدمات المصرفية للأفراد سوسيتيه جنرال وكريدي دو نور، بهدف إنشاء مصرف جديد يعد عشرة ملايين زبون. وأضاف محلل «اليانز غلوبال إنفستورز» أنه على صعيد نشاطاتها كمصارف تمويل واستثمار، يتحتم عليها اعتماد نهج دفاعي لمواجهة منافسة المصارف الأميركية التي تنزح منها حصصاً من السوق.

ومن المتوقع أن تتيح الأشهر القليلة المقبلة إيجاد أجوبة على بعض هذه الأسئلة، إذ تنتشر مجموعة «بي.بي.سي.أو» في يونيو خطتها الاستراتيجية الجديدة للسنوات المقبلة، فيما تعرض سوسيتيه جنرال في منتصف مايو استراتيجيتها الجديدة بشأن مصرفها للتمويل والاستثمار.

ومن جهة أخرى عزز تفشي كوفيد -19 عمليات الدفع الإلكترونية في ظل تجنب المستهلكين الأوراق النقدية والقطع المعدنية خشية انتقال العدوى. وحتى في ألمانيا، حيث يقال إن الأوراق النقدية لا تزال تتسبب المشهد، يتوقع أن ينقذ الزبائن لأول مرة هذا العام المزيد من الأموال باستخدام البطاقات مقارنة بالنقد، بحسب تقرير صدر مؤخراً عن شركة «يورومونيتور إنترناشونال» لأبحاث السوق.

الجزائر - تتطلع الحكومة الجزائرية إلى استعمال مشروع ربط السكة الحديدية مع تونس بعد إيفاء شروط تطابق المنشآت القاعدية المستخدمة في البلدين، بهدف خفض مدة الرحلات من خلال زيادة سرعة القطار وحماية وتأمين الخطوط، غير أن تعطل المشروع بسبب خلافات سياسية وإدارية.

قال وزير الأشغال العمومية ووزير النقل بالنيابة، فاروق شيعلي، إن «الجزائر وتونس تسعيان لربط شبكتيهما للسكك الحديدية غير أن ذلك مرهون بتحقيق تطابق في المنشآت القاعدية المستخدمة في البلدين». وأوضح شيعلي خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني أن «عدة مشاريع تم إنجازها وبعثها في هذه الولاية الحدودية ضمن مختلف البرامج العمومية بهدف تحسين الخدمات وتوفير وسائل نقل للمواطنين».

الجزائر تبحث استكمال مشروع ربط السكة الحديدية مع تونس

وأشار إلى إطلاق عدة مشاريع لتطوير شبكة السكك الحديدية الوطنية بين الجزائر العاصمة وتبسة، بهدف خفض مدة الرحلات لاسيما من خلال زيادة سرعة القطار وحماية وتأمين الخط بالتكفل بنقاط التقاطع. ولفت الوزير إلى أنه تم ابتداء من 20 نوفمبر 2019 برمجة ثلاث رحلات أسبوعية في الخط الرابط بين تبسة والجزائر باستعمال عربات تتوفر على جميع شروط الراحة لضمان أفضل خدمة.

كما تم إنجاز الخط السككي الرابط بين تبسة وعين مليلة على مسافة 165 كلم وهو حيز الخدمة حالياً. أما في ما يتعلق بالخط الرابط بين تبسة وبئر العاتر، فإن هذه الوجهة ستستفيد من مشروع إنجاز خط السكك الحديدية المنجمي الجديد الذي سينجز بين جبل العنق وعنابة مروراً ببئر العاتر وتبسة. وفي مجال النقل الحضري وشبه الحضري، قال شيعلي إن إنجاز

ترامواي مدينة تبسة ليس ممكناً، فقد أثبتت دراسة تم إعدادها من طرف مكتب متخصص عدم جدوى المشروع في الوقت الحالي.

فاروق شيعلي
المشروع مرهون بتطابق المنشآت القاعدية المستخدمة

وبخصوص فتح رحلة جوية جديدة تربط تبسة بتركيا، أكد وزير النقل بالنيابة على إنجاز دراسة أثبتت عدم جدوى المشروع حيث أن الطلب على هذه الرحلة لا يمثل سوى 0.5 في المئة من مجمل الطلب المسجل عبر الخطوط الجوية الجزائرية من هذه الولاية. كما أوضح أنه بعد تسجيل زيادة في الطلب على النقل تم إصدار 120 رخصة إضافية بتاريخ 23 ديسمبر 2019 منحت منها إلى غاية اليوم 82 رخصة، ليصل العدد الإجمالي للرخص المستغلة حالياً 711 رخصة.

النفط الإيراني يواجه خطر التحول إلى أصول عالقة

العقوبات الأميركية وتحولات الطاقة تقوضان المنافسة

بات النفط الإيراني يواجه تحدياً شديداً في ظل تواصل العقوبات الأميركية، حيث يهدد ذلك بتحويل الاحتياطات إلى أصول عالقة بالتوازي مع ضغوط انخفاض الطلب وتحولات الطاقة ما سيغير قواعد السوق نحو المصادر منخفضة الكربون، الأمر الذي يجعل نفط طهران خارج دائرة المنافسة.

باريس - أظهرت المؤسسات المصرفية الأوروبية صموداً في وجه العام 2020 الذي ختم عليه تفشي وباء كوفيد -19 دون أن تتحمل عواقب طائلة، لكنها مضطرة الآن إلى لزوم الحذر في ظل الغموض المخيم على العام 2021.

وتحمل النتائج المالية الصادرة عن المجموعات المصرفية الأوروبية الكبرى آثار الأزمات الصحية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية. وتكبد مصرف بانكو سانتاندير الإسباني خسائر هائلة تقارب تسعة مليارات يورو، فيما أعلن مصرفا يونيكريديت وبانكا مونتني دي باسكي دي سيينا الإيطاليان خسائر بحوالي ثلاثة مليارات و1.3 مليار على التوالي. أما الفرنسي سوسيتيه جنرال فبلغت خسائره 258 مليون يورو، فيما تكبد الألماني كومرتسبنك نحو ثلاثة مليارات يورو.

وأظهرت مصارف أخرى نتائج في تراجع كبير بينها البنك الفرنسي «بي.إ.بي.باريس» الذي تدنّى صافي أرباحه بنسبة 13 في المئة على مدى عام، والإسباني «بي.بي.سي.أي» الذي خسر 63 في المئة من أرباحه.

لكن مدير الاستثمارات لدى شركة «أكسيوم الترانزيت إنفستمنس» ديفيد بنحو، أشار إلى أنه في غالب الأحيان لا تكون الخسائر على مدى العام، بل فقط خلال فصل أو فصلين. هناك في نهاية المطاف عدد قليل من المصارف التي خسرت أموالاً عام 2020، والخسائر غالباً ما تكون متعلقة ببخصص حسابية وتخفيضات في القيمة الحسابية - على ارتباط بأزمة كوفيد -19.

عدمت بشكل مكثف إلى تعزيز مخصصاتها الاحتياطية، مستخدمة في بعض الأحيان محافظاً ائتمان تعتبر سليمة، تحوطاً لتقلبات محتملة في المستقبل. ولفت المحللان لدى شركة «اليانز غلوبال إنفستورز» سيمون أوتان وهاديه جرجوري في تصريحات صحافية، إلى أن «القاعدة المالية للقطاع المصرفي الأوروبي برمته حققت تقدماً العام الماضي» بصورة إجمالية.

واستفاد القطاع المصرفي الأوروبي من تلبية للمتطلبات التنظيمية ومن مجموعة تدابير اتخذها البنك المركزي الأوروبي. كما أن السلطات الأوروبية فرضت عليها من جهة أخرى تعليق كل عمليات توزيع الأرباح.

والواقع أنه خلافاً لدورها في الأزمة المالية عام 2008، كانت المصارف هذه المرة من جانب الحلول وليست من جانب



الأسواق التقليدية لا تكفي لاستيعاب الاحتياطات